الوضع الدولى فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٥٢
وثورة يوليو

د. مصطفى علوى

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحديد ملامح الوضع الدولى السائد قبيل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ومن ثم إثارة التساؤلات عما إذا كان لذلك الوضع الدولى تأثير على قيام الثورة فى مصر فى ١٩٥٢، أو حتى علاقة بها، وما إذا كان ذلك الوضع الدولى قد أثر فى صياغة مبادئ الثورة وجدول أعمالها السياسى.

ولعل السؤال الأول الذى يثور فى الذهن يتعلق بتحديد النطاق الزمنى للفترة التى يجب دراسة ملامح الوضع الدولى فيها. ولعل الإجابة عن مثل ذلك السؤال تتحدد بأحداث دولية كبرى رسمت ملامح ذلك الوضع، أو بقراءتنا للعلاقة بين تلك الأحداث من ناحية، والتطور السياسى للمجتمع المصرى الذى انتهى إلى قيام الثورة فى يوليو ١٩٥٢، من ناحية أخرى .

وعلى مستوى الأحداث الدولية الكبرى يبرز قيام الحرب العالمية الثانية كحدث أكبر فى الفترة السابقة على قيام الثورة، وإن كان هذا الحدث ـ على ضخامته وعمق تأثيره ـ غير منبت الصلة بسلسلة من الأحداث التى سبقته وربما قادت إليه، وذلك من قبيل الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من تسويات دولية هدفت إلى إذلال المانيا، ومن ثم ظهور النازية كرد فعل وطنى متطرف على محاولة الإذلال الواقعة على ألمانيا من جانب الحلفاء المنتصرين، وفى الوقت ذاته قيام ثم سقوط عصبة الأمم، ولا يمكن إغفال الكساد العالمى العظيم الذى أصاب اقتصادات العالم فى ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ .

وعلى مستوى قراءتنا للعلاقة بين هذه الأحداث والتطور السياسى المصرى يبرز على نحو خاص الوجود والنفوذ البريطانى القوى فى مصر سواء فى ظل صيغة الحماية من ١٩١٤ ـ ١٩٢٢، أو فى ظل صيغة الاستقلال الشكلى أو المنقوص منذ ١٩٢٢.

ومن هنا فإن مكانة بريطانيا فى النظام الدولى فى تلك المرحلة وطبيعة علاقات التحالف التى ربطتها مع قوى دولية معينة وعلاقات الصراع التى ربطتها بألمانيا ـ وبخاصة ألمانيا النازية ـ والصعود التدريجى لمكانة الولايات المتحدة فى هيكل علاقات القوة بالنظام الدولى فى ذات المرحلة، كانت من أهم ملامح التطور فى ذلك النظام التى انعكست على تطور مصر السياسى الداخلى آنذاك.

لقد كان استمرار الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر، وبخاصة فى منطقة القناة، وبصرف النظر عن استقلال مصر الشكلى، فضلاً عن التحالف القائم بين الاستعمار وقوى الاستغلال فى داخل مصر، والوجود البريطانى المباشر والقوى فى فلسطين والسياسات التى اتبعت فى تمكين حركة الهجرة اليهودية إليها، ومن ثم تمكين اليهود من بناء مؤسسات الدولة قبل الإعلان عنها، بالإضافة إلى سياسات بريطانيا والولايات المتحدة ومواقفها من مسألة تقسيم فلسطين فى ١٩٤٧، ثم الاعتراف بدولة إسرائيل فور قيامها فى ١٩٤٨، وما حدث فى حرب فلسطين وأثنائها، كل ذلك لعب دوراً مهماً فى الإعداد للثورة وربما التعجيل بقيامها.

http://anssar.al-taleaa.net

ومع أن التفاعل بين تطورات الوضع الدولى ـ وبخاصة الوجود الاستعمارى على أرض مصر ومعظم الوطن العربى ـ وبين تطورات الوضع السياسى الداخلى، وبخاصة فى رفضه لذلك الوجود وسعيه إلى وضع نهاية له، قد يعود بنا فى تحديد الفترة الزمنية التى يلزم دراستها إلى عام ١٨٨٢ الذى بدأ فيه الاحتلال البريطانى لمصر أو عام ١٩١٤، وهو العام الذى أعلنت فيه الحماية البريطانية على مصر، أو عام ١٩١٩ وهو عام الثورة الشعبية ضد الاحتلال والقصر التى قادها سعد زغلول، أو عام ١٩٢٢ وهو العام الذى أعلن فيه عن انتهاء الحماية البريطانية وحصول مصر على استقلالها، ومع أن فكر الثورة أو رؤيتها السياسية تحددت بتأثير من هذه الأحداث والتطورات كافة كما يعبر عن ذلك الميثاق الوطنى لعام ١٩٦٢، فإنه لا شك أن عام ١٩٤٥ يظل أهم تاريخ فى تطور الوضع الدولى المؤثر على صياغة التطور السياسى لمصر وغيرها من بلاد العالم الثالث .

ذلك أن الحرب العالمية الثانية التى انتهت فى ذلك العام قد خلقت عالماً جديداً انتهى فيه عصر الإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية الكبرى، وظهر على قمته قوتان جديدتان إحداهما غير أوروبية وهى الولايات المتحدة، وثانيتهما نصف أوروبية وهى الاتحاد السوفيتى، وكلتاهما لم تتورطا فى علاقات استعمارية احتلالية من قبل، كما أن عام ١٩٤٥ شهد قيام الأمم المتحدة كتنظيم دولى عالمى يفسح مكاناً أكبر لتطلعات شعوب العالم الثالث فى الحرية والاستقلال وتقرير المصير.

ومن ناحية أخرى ترافق مع هذه التطورات العالمية التى نتجت عن انتهاء الحرب العالمية الثانية تطور للأوضاع داخل فلسطين فى اتجاه التقسيم ثم الإعلان عن قيام الدولة الإسرائيلية على جزء من أرضها. ونحسب أن هذا وذاك كان قد ألقى بظلاله قويةً على الحركة الوطنية المصرية بما أدى إلى قيام الثورة فى ١٩٥٢، وإلى صياغة برنامجها للعمل الوطنى على نحو محدد. ومن ثم فإن عام ١٩٤٥ يظل علامة فارقة فى سياق التطور السياسى الدولى وكذلك فى سياق التطور السياسى الإقليمى فى العالم العربى وفى مصر، ولذا فإن هذه الورقة تركز على متابعة لملامح الوضع الدولى فيما بين ١٩٤٥ و١٩٥٢.

هل ساعد الوضع الدولى بعد ١٩٤٥ على خلق مناخ مناسب لقيام الثورة؟

انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار معسكر دول الحلفاء على معسكر دول المحور. ولكن ثلاثاً من دول الحلفاء المنتصرة خرجت من الحرب بخسائر بشرية واقتصادية فادحة، ولم يستثن من ذلك سوى الولايات المتحدة التى لم تقع معارك تلك الحرب على أرضها. وإذا كان الاتحاد السوفيتى قد خرج من هذه الحرب منهكاً بشرياً واقتصادياً فإن وجوده العسكرى خارج أرضه فى شرق أوروبا وحتى الخط الفاصل بين دولتى ألمانيا قد فرض واقعاً دولياً جديداً حظى فيه بوضع الدولة العظمى الثانية بعد الولايات المتحدة .

أما بريطانيا ـ وبدرجة أكبر فرنسا ـ فقد خرجتا من الحرب رغم النصر السياسى، منهكتين بشرياً ومدمرتين اقتصادياً، وكان ذلك إيذاناً ببدء عصر انتهاء القوى أو الإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية وظهور قوى دولية عظمى بديلة هى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وهى قوى توصف بأنها بالأساس غير استعمارية لعدم تورطها فى الماضى الاستعمارى الاحتلالى التقليدى الذى انغمست فيه بقوة كل من بريطانيا وفرنسا.

وإذا كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة وفرنسا والصين قد احتلت المقاعد الدائمة الخمسة فى عضوية مجلس الأمن، ومن ثم أضحت منذ ١٩٤٥ تمثل قيادة المنظومة الدولية رسمياً، فإن ثلاثاً من هذه الدول لم يكن ذو تأثير كبير على التطور السياسى فى مصر. فالصين

http://anssar.al-taleaa.net

كانت بعيدة عن المنطقة وظلت قوة إقليمية وليست عالمية، فضلاً عن أن الصراع داخلها استمر منتهياً فى ١٩٤٩ بانتصار الثورة التى قادها "ماوتسى تونج"، ثم امتد الصراع بين الصين الشعبية وتايوان - منذ ذلك التاريخ - وهو ما جعل قدرة الصين على التأثير فى الأوضاع فى مصر قبل ١٩٥٢ قدرة جد محدودة، أو حتى غائبة.

أما الاتحاد السوفيتى فقد ظل انشغاله فى عهد ستالين محصوراً فى منطقة شرق أوروبا ومنطقة شرق آسيا؛ وبخاصة منذ اندلاع الحرب الكورية فى ١٩٥٠؛ أى أن اهتمامه بالمنطقة العربية كان محدوداً فى ظل قائمة أولويات السياسة السوفيتية لمرحلة ما بعد الحرب الثانية. وكان الاهتمام السوفيتى بمصر محصوراً فى نطاق الانشغال بما كان يطرح عليها آنذاك من أفكار ومشاريع غربية " للدفاع عن الشرق الأوسط "؛ وذلك لارتباط تلك المشاريع المباشر بخطط الولايات المتحدة الرامية إلى حصر النفوذ الشيوعى، واحتواء الاتحاد السوفيتى، ومنع امتداد نفوذه إلى منطقة الشرق الأوسط. وكان طبيعياً أن يؤيد الاتحاد السوفيتى معارضة مصر لتلك المشاريع كما كان طبيعياً أن يحظى قرار حكومة مصطفى النحاس فى أكتوبر ١٩٥١ بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية الحكم الثنائى للسودان لعام ١٨٩٩ من جانب واحد بالتأييد السوفيتى، وحظى هذا الموقف السوفيتى بترحيب وتأييد من جانب بعض القوى الوطنية الراديكالية فى مصر وبخاصة مصر الفتاة .

ولا نظن أن مجمل العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى فيما بين ١٩٤٥ و١٩٥٢ كان من الأشياء التى أثرت مباشرةً فى الإعداد لثورة يوليو أو فى قيامها، ولكن ذلك لا يقطع بعدم وجود أى نوع من التأثير، ذلك أن المواقف المحبذة للسياسة السوفيتية تجاه مشاريع الدفاع الغربية فى الشرق الأوسط كانت مواقف قوى وطنية راديكالية، وكان لهذه القوى تأثير فى صياغة فكر أعضاء فى تنظيم الضباط الأحرار الذى أعد للثورة ونفذها، ومن ثم يمكن الزعم بوجود علاقة غير مباشرة بين تلك المواقف السوفيتية من مشاريع الدفاع الغربية، ومواقف حكومة الوفد السابقة على الثورة، ومواقف حكومة الثورة ذاتها لاحقاً من نفس القضية، كما يمكن الزعم بأن فكر قادة الثورة ـ أو فكر بعضهم ـ قد تأثر بتلك المواقف الرافضة للمشاريع الغربية الدفاعية.

وبالنسبة لفرنسا فقد كانت فى عام ١٩٤٥ أضعف دول التحالف الأربع المنتصرة. وباستثناء ما أسفرت عنه تسويات الحرب العالمية الثانية من مشاركة لفرنسا فى الترتيب الغربى للأوضاع فى " ألمانيا الغربية " و " برلين الغربية " فإن الوجود الفرنسى بالخارج كان قد بدأ مرحلة المعاناة والاضمحلال. فقد كانت المتاعب التى تواجه فرنسا فى الهند الصينية وفى أفريقيا الفرانكفونية قد بدأت فى الظهور أو التزايد.

وفى المنطقة العربية خرجت فرنسا من المشرق العربى بانتهاء انتدابها على كل من سوريا ولبنان فى عام ١٩٤٦، وبدأت تواجه حركات تحرر وطنى نشطة فى بلاد المغرب العربى، وبخاصة فى الجزائر فى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان كل ذلك يعنى غياباً للتأثير الفرنسى على صياغة الموقف السياسى الداخلى فى مصر. والحق أن تأثير الوجود والسياسة الفرنسية على ذلك الموقف لم يأخذ فى التبلور إلاَّ بعد قيام ثورة يوليو فى مصر، وبعد اشتداد ثورة الجزائر الباسلة ضد فرنسا منذ ١٩٥٤، إذ كان التأييد المصرى للثورة الجزائرية قد بلغ حداً من القوة والتأثير أزعج فرنسا كثيراً فأخذت تتبنى مسلكاً عدائياً ضد مصر ظهر بوضوح فى العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦ وهو المنهج الأرعن الذى أدى إلى خسارة كثير من الأرض السياسية لفرنسا، ومن ثم خروجها من كافة بلاد المغرب العربى وانتهاء حقبة الاستعمار الفرنسى لهذه البلاد. وبالطبع امتد الدعم المصرى كذلك لحركات التحرر الوطنى المعادية لفرنسا فى كل من تونس والمغرب. ولكن ما يجب التأكيد عليه هو أن تأثير فرنسا على الأوضاع المصرية السابقة على ١٩٥٢ كان شبه معدوم، بينما كان للمواجهة مع فرنسا فى المغرب

http://anssar.al-taleaa.net

العربى تأثير واضح فى صياغة فكر النظام الثورى فى مصر وترتيبه لأولوياته وتبنيه لبرنامج عمله السياسى، وذلك فى عقد الخمسينيات وربما حتى حصول الجزائر على استقلالها فى عام ١٩٦٢.

معنى ما تقدم أن بريطانيا والولايات المتحدة كانتا ـ من بين الدول الكبرى ـ الأكثر تأثيراً على صياغة أوضاع المنطقة العربية، ومصر فى القلب منها، فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وكما سلف القول فإن بريطانيا ـ كانت قد أخذت فى الضعف بعد الحرب الثانية الأمر الذى انعكس على علاقتها بمستعمراتها فى آسيا وأفريقيا. وتبدى ذلك بوضوح فى خسارة بريطانيا لأهم مستعمراتها باستقلال الهند والباكستان عن النفوذ البريطانى فى عام ١٩٤٧، وفى تخلى بريطانيا فى العام ذاته عن قيادة المعسكر الغربى لصالح الولايات المتحدة. إن الضعف الذى اعترى الإمبراطورية البريطانية كنتيجة للحرب العالمية الثانية شجع حركات التحرر الوطنى فى البلاد الخاضعة لبريطانيا على تحدى الاحتلال والسعى نحو التحرر والاستقلال، الأمر الذى كان لا بد وأن يمثل مناخاً مواتياً للعمل الثورى التحررى فى مصر. وإذا كان إلغاء مصر بإرادة متفردة لمعاهدة ١٩٣٦ ولاتفاقية ١٨٩٩ الخاصة بالسودان قد مثل تحدياً مصرياً للإرادة البريطانية قبل قيام الثورة، فإن استمرار الوجود العسكرى والسياسى البريطانى المؤثر فى مصر والمنطقة هو الذى جعل ذلك التحرك من جانب حكومة الوفد فى ١٩٥١ محدود الأثر .

ولذلك فإن حركة الضباط الأحرار وثورة يوليو ١٩٥٢مثلت تغيراً نوعياً مهماً فى تعبير الشعب المصرى عن رفضه للخضوع للاحتلال البريطانى، ولتحالف القصر مع سلطة الاحتلال، ولمجمل الوضع السياسى القائم والذى لم يكن ليستطيع تخليص مصر من ربقة الاستعمار، ومع الضعف الذى أخذ يدب فى أوصال الإمبراطورية البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها حاولت بريطانيا - من خلال تقديم بعض المساعدات الاقتصادية لمستعمراتها - أن تحافظ على تماسك إمبراطوريتها بيد أنه لم يتوفر لنا معلومات موثوقة عما إذا كانت مصر قد تلقت بعضاً من هذه المساعدات وعما إذا كان لذلك أى تأثير على حركة مصر فى مواجهة بريطانيا فى تلك الفترة. ورغم أن ذلك أمر يمكن أن يعكف على دراسته المؤرخون فإن ما يمكن القول به هنا أنه حتى ولو كانت مصر قد تلقت عونا اقتصادياً فى إطار تلك السياسة البريطانية المذكورة ـ وهو ما لا نستطيع الجزم به ـ فإن مثل ذلك العون لم ينتج تأثيراً ذا بال ـ أو أى تأثير على الإطلاق ـ بدليل تصاعد الحركة الثورية الوطنية ضد بريطانيا فى مصر، وهو الأمر الذى بلغ ذروته بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

واللافت للنظر أنه رغم حرص بريطانيا على استمرار وجودها فى المنطقة العربية عموماً وفى الجزيرة العربية خصوصاً، وتمكنها من ذلك إذ لم تنسحب من اليمن الجنوبى إلا فى عام ١٩٦٧، ولم تنسحب من ساحل الخليج العربى إلاّ فى عام ١٩٧١، رغم ذلك فإنها أسرعت إلى الخروج من فلسطين بإعلانها انتهاء الانتداب فى ١٤ مايو ١٩٤٨ بعد أن كانت قد رتبت الأوضاع على نحو يضمن قيام دولة إسرائيل من خلال قرار التقسيم فى ١٩٤٧، ومن خلال دعم المؤسسات اليهودية داخل فلسطين. إن بريطانيا تتحمل المسئولية الأكبر ـ باعتبارها دولة الانتداب على فلسطين ـ عن قيام دولة إسرائيل، بل إنها خانت مسئوليتها كدولة انتداب وأهدرت حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره بدلاً من أن تساعده على ممارسته.

ومن هنا فإن السلوك البريطانى فى فلسطين قد لعب دوراً مؤثراً فى التخطيط والتنفيذ لقيام دولة إسرائيل، وكان ذلك السلوك متصلاً منذ وعد بلفور فى ١٩١٧ وحتى انتهاء الانتداب فى ١٩٤٨. والواقع أن ما حدث فلسطين ـ وبخاصة حرب ١٩٤٨ ـ كان له شأنه فى صياغة الرؤية السياسية لقادة تنظيم الضباط الأحرار، وبخاصة الرئيس جمال عبد الناصر، الذى كان للحصار الذى تعرض له ووحدته العسكرية فى الفالوجا فى ١٩٤٨ تأثيراً مهماً على قيادته للحركة وعلى فكره السياسى.

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، فإن الانخفاض فى مكانة بريطانيا الدولية والاهتزاز فى وضعها فى المنطقة العربية كان قد أغرى الولايات المتحدة للعمل على توسيع وجودها ونفوذها فى هذه المنطقة فى السنوات التالية على انتهاء الحرب العالمية الثانية. ولكن تلك السياسة الأمريكية لم تكن تعنى السعى إلى طرد النفوذ البريطانى تماماً أو الحلول محله، فذاك أمر لم يطرأ على السياسة الأمريكية فى المنطقة إلاَّ بمناسبة العدوان الثلاثى على مصر فى ١٩٥٦. وحتى فى منطقة الخليج فإن الوجود البريطانى ظل هناك برضا من الولايات المتحدة حتى عام ١٩٧١. وعلى العموم فإن رغبة الولايات المتحدة فى زيادة وجودها ونفوذها فى المنطقة لم يكن ليأتى بالضرورة على حساب بريطانيا، وبخاصة قبل عام ١٩٥٦. ولذلك تصورت واشنطن أنه بإمكانها أن تصبح وسيطاً بين لندن والقاهرة، وأن تعمل على تهدئة التوتر فيما بين الطرفين وتحقق فى الوقت ذاته هدفاً رئيسياً لها من خلال ذلك الدور وهو منع النفوذ السوفيتى من الوصول إلى المنطقة.

ورغم أن ذلك الهدف لم يصطدم مع جوهر مواقف النخبة الحاكمة فى مصر قبل ١٩٥٢، فإن التأييد الأمريكى المطلق للدولة الإسرائيلية الوليدة من ناحية، والصيغة التى طرحتها السياسة الأمريكية لتحقيق ذلك الهدف من خلال إنشاء تنظيم دفاعى غربى فى المنطقة من ناحية أخرى، حالا دون التقاء السياستين المصرية والأمريكية. كان بإمكان الولايات المتحدة أن تستثمر وضعها كقوة عالمية ليس لها أى ماضٍ استعمارى فى المنطقة العربية، ولكن العاملين السالف الإشارة إليهما قد قلصا كثيراً من تلك الميزة التى كانت للولايات المتحدة على القوى الاستعمارية التقليدية الأوروبية وبخاصة بريطانيا وفرنسا.

إن الاعتراف الأمريكى الفورى بدولة إسرائيل والتأييد السياسى المطلق لها أصاب الشعوب العربية عموماً بالاحباط تجاه الولايات المتحدة وأشاع مشاعر من الشك وعدم الثقة إزاءها. ولقد كان التأثير السلبى الناتج عن تلك السياسة الأمريكية المنحازة تماماً لإسرائيل بادياً على الموقف المصرى من قضية الحرب الكورية؛ إذ اتخذت مصر موقفاً محايداً ولم تؤيد الموقف الأمريكى من تلك القضية فى مجلس الأمن، وكان ذلك تعبيراً عن أن السخط على السياسة الأمريكية المنحازة لإسرائيل لم يقتصر على الدوائر الشعبية، بل وصل إلى الدوائر الرسمية فى مصر كذلك.

ولقد اتضح التناقض فى مواقف الولايات المتحدة بين تأييدها النظرى لحق الشعوب فى تقرير مصيرها وبين السياسة التى اتبعتها بتأييد بريطانيا فى المواجهة التى حدثت مع حكومة مصطفى النحاس فى ١٩٥١؛ بسبب قراراتها الخاصة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩. فرغم أن الولايات المتحدة كانت تتبنى مبدأ حق تقرير المصير للشعوب على عكس بريطانيا التى كانت تسعى للحفاظ على سيطرتها على المنطقة، فإن الحكومة الأمريكية قدمت دعماً سياسياً كاملاً لبريطانيا ضد قرار النحاس المشار إليه؛ وذلك لأن واشنطن لم تكن ترغب فى جلاء القوات البريطانية من منطقة قناة السويس التى هى منطقة القلب فى أى تنظيم دفاعى غربى عن الشرق الأوسط.

وفيما يخص مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط التى تبنتها واشنطن وألحت فى عرضها، فإن المعضلة تمثلت فى أن هذه المشاريع ركزت على احتواء "الخطر الشيوعى" الذى لم يكن يمثل بالنسبة لمصر الخطر الأكبر، فى الوقت الذى تجاهل فيه تماماً الهدف الرئيسى لمصر والمتمثل فى التخلص من الاحتلال البريطانى من ناحية، واحتواء العدو الإسرائيلى من ناحية أخرى. لقد كان رفض مصر لفكرة التنظيم الدفاعى الغربى عن الشرق الأوسط سابقاً على قيام ثورة ١٩٥٢، ثم تأكد هذا الرفض وتعزز على يد الثورة. وكان مرد الرفض قبل ١٩٥٢ أن القبول بمشاركة مصر فى ذلك المشروع كان يعنى دوام الاحتلال البريطانى لمصر فضلاً عن إمكان ظهور وجود عسكرى لدول غربية أخرى على أرض مصر، وهو ما كان يمثل تناقضاً مع الهدف الرئيسى الذى حكم النضال الوطنى المصرى فى تلك

http://anssar.al-taleaa.net

المرحلة. وكذلك كان ثمة تخوف من التزام سرى بريطانى ـ أمريكى لإسرائيل بمشاركتها فى أعمال القيادة العسكرية لمثل ذلك المشروع دون علم مصر.

إن الظاهرة الاستعمارية كانت إذاً قد تعرضت لبداية التآكل مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفى محاولة منها لمنع حدوث ذلك كان طبيعياً أن تزداد تلك الظاهرة شراسة للحفاظ على ما تبقى منها. ولذلك فإنه رغم مشاركة البلاد العربية لصالح دول الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية فإنهم خرجوا من تلك الحرب والمشاركة صفر اليدين، ولم تتحقق تطلعاتهم المشروعة فى الاستقلال، وربما يكون ذلك الظلم الذى تعرض له العرب مرتين؛ مرة بعد الحرب الأولى، ومرة أخرى بعد الحرب الثانية قد عجل بدفع حركة الثورة فى مصر والمنطقة العربية، خاصة وأن ذلك الظلم قد حدث فى وقت كانت فيه حركات التحرر الوطنى تشتد فى آسيا وأفريقيا، وكان قيام الأمم المتحدة وتأكيد ميثاقها على حق الشعوب فى تقرير مصيرها، والنضال من أجل نيل حريتها واستقلالها عاملاً مهماً فى خلق مناخ مواتٍ لحركة الثورة.

إدراك الثورة للوضع الدولى ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ :

بطبيعة الحال ثمة صعوبة فى تحليل أو التعرف على إدراك رجال الثورة للوضع الدولى فى مرحلة الدراسة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، فليس ثمة وثائق متاحة تركها رجال الثورة عن تصوراتهم لتلك المرحلة، والمذكرات الشخصية التى كتبوها بعد سنوات طويلة من قيام الثورة لا تمثل مصدراً يعتد به، أو مادة موثوقة يمكن استخلاص ملامح إدراكهم للوضع الدولى فى تلك المرحلة السابقة على الثورة .

وعلى العموم يصبح إشكالياً أن يقوم الباحث بتحليل الإدراك بأثر رجعى خاصة فى ظل ندرة أو غياب المادة الوثائقية الخام التى تنتمى إلى الفترة ذاتها، ومن المحتمل أن تكون المواد الوثائقية اللاحقة صالحة لدراسة "القراءة المستجدة" من جانب قادة الثورة لتلك المرحلة فى مراحل أخرى أحدث زمنياً، وليس لدراسة الإدراك الفعلى لهم لملامح الفترة المقصودة.

وفى إطار ذلك القيد، وبمراجعة المصدر الوثائقى الأهم، والمتمثل فى الميثاق الوطنى لعام ١٩٦٢ (الباب الثانى)، فإنه يمكن تحديد أهم معالم الوضع الدولى المؤثر فى صياغة موقف قادة الثورة فى المرحلة السابقة عليها مباشرة فى عدد من النقاط أهمها :

١ ـ تعاظم قوة الحركات الوطنية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ضد القوى الاستعمارية حتى أصبح لها تأثير عالمى فعال .
٢ ـ ظهور المعسكر الشيوعى فى مواجهة المعسكر الرأسمالى .
٣ ـ تأثير التقدم العلمى الهائل على وسائل الإنتاج وأسلحة الحرب والتى أصبحت رادعاً ضد نشوب الحرب.
٤ ـ زيادة تأثير القوى المعنوية فى العالم كالأمم المتحدة وقوى الرأى العام العالمى، وفى نفس الوقت سيطرة الاستعمار على الشعوب من الداخل عن طريق التكتلات الاقتصادية الاحتكارية، والحرب الباردة؛ لتشكيك الأمم الصغيرة فى قدرتها على تطوير أنفسها.

ويمكن استخلاص بعض النتائج بشأن صلة غير مباشرة، لكنها مهمة، بين الظاهرة الاستعمارية وتحالفها مع العناصر المستغلة من الداخل ونكبة فلسطين، وبين قيام الثورة فى مصر فى ١٩٥٢؛ وذلك من خلال قراءة مدركات بعض فقرات الميثاق الوطنى لعام ١٩٦٢:

١ ـ ففى مواجهة عوامل القهر والاستغلال التى تحكمت طويلاً فى الأمة العربية فإن الثورة هى الوسيلة الوحيدة التى تمكن هذه الأمة من التخلص من أغلال القهر الاستعمارى الطويل، وذلك كما جاء فى الباب الثانى من الميثاق. وقد يثور التساؤل : إذا كان القهر الاستعمارى هو الدافع إلى العمل الثورى

http://anssar.al-taleaa.net

التحررى فلماذا لم تقم الثورة فى مصر قبل ١٩٥٢ بسنوات طويلة؟ إن القهر الاستعمارى المتصل عبر فترة زمنية طويلة هو الذى يولد الأثر التراكمى السلبى حتى يصل بالأوضاع إلى نقطة الانفجار التى يكون حتمياً عندها قيام الثورة، فضلاً عن أن الشعب المصرى قد خاض قبل ١٩٥٢ تجارب نضالية متصلة ضد الاستعمار البريطانى كان أبرزها حركة عرابى، وتجربة مصطفى كامل ومحمد فريد، وثورة ١٩١٩، ثم كانت ثورة ١٩٥٢ هى التتويج لتلك التجربة النضالية الطويلة، ولا ننسى أن ذلك التتويج قد حدث حين أصاب الظاهرة الاستعمارية الوهن فأرادت أن تقاوم حركة التاريخ بمزيد من العدوانية والشراسة التى أدت فى المقابل إلى مزيد من الصلابة فى الحركة التحررية الوطنية.

٢ ـ إن الاستعمار نفسه دون أن يدرى ساهم فى تقريب يوم الثورة "الاجتماعية"، وذلك حين توارى بمطامعه خلف العناصر المستغلة فى الداخل يوجهها ويحركها، فأصبح محتماً على الشعب ضربها معاً، وهزيمتها معاً، وذلك كما جاء فى الباب التاسع من الميثاق.

٣ ـ فى الباب الرابع من الميثاق حديث عن تجربة أو مأساة حرب فلسطين، وكيف أن سلب فلسطين كان نتيجة مباشرة للقهر الاستعمارى الذى تعرضت له الأمة العربية، إذ أراد المستعمر بإنشائه لإسرائيل أن يستخدمها سوطاً فى يده، وفاصلاً يعوق امتداد الأرض العربية، وعملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتى للأمة العربية، تشغلها عن حركة البناء الإيجابى، وكيف أن الجيوش العربية التى دخلت فلسطين لتحافظ على الحق العربى كانت تحت القيادة العليا لأحد عملاء الاستعمار، وأن العمليات العسكرية تحت هذه القيادة العليا كانت فى يد ضابط إنجليزى، وكيف أن الأمة العربية قد خرجت من هذه التجربة القاسية والمهينة بإصرار عميق على التحرر، وهو تحليل يمكن أن يخلص منه إلى إقامة ربط بين نكبة فلسطين ١٩٤٨ وبين قيام ثورة ١٩٥٢؛ وذلك فى إدراك قائد هذه الثورة.

أثر الوضع الدولى ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ على برنامج الثورة فى مصر :

إن أى حديث عن تأثير للوضع الدولى فى الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ على فكر الثورة وبرنامج تحركها السياسى هو من قبيل الاجتهاد الذى قد يصيب وقد يخطئ، ذلك أن فصل تأثير الداخل عن تأثير الخارج على صياغة ذلك الفكر أو تلك الحركة يعد من قبيل الفصل العسفى، ناهيك عن أن التأثير الأكبر يكون عادةً للأوضاع الداخلية؛ خاصة فى عصر لم يكن الاتصال والتواصل بين أجزاء العالم قد بلغ ما بلغه فيما بعد وبفضل الثورة العلمية والتكنولوجية . ولكن على أية حال يمكن الاجتهاد فى هذا الصدد فى إطار الحدود الواردة على صحة وسلامة مثل ذلك الجهد.

وأول ما يتبادر إلى الذهن هنا هو أنه إذا كانت الفترة، بل والحقبة السابقة على قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر هى حقبة استعمارية، وإذا كانت مصر قد عانت من تسلط الاستعمار البريطانى عليها لفترة طويلة بلغت سبعين عاماً، ولأن القهر الاستعمارى كان يحتل مركزاً رئيسياً فى تفكير قادة الثورة كأخطر التحديات التى تجابه الأمة العربية، فإنه كان طبيعياً أن يكون القضاء على الاستعمار هو المبدأ الأول للثورة الذى احتل موقع الصدارة فى قائمة مبادئها الستة.

ولقد ترجمت الثورة ذلك المبدأ فى سياسات محددة تمثلت فى إجلاء القوات البريطانية من منطقة القناة ومن مصر بكاملها، وفى دعم مصر لحركات التحرر الوطنى الساعية إلى الاستقلال والحرية والقضاء على الاستعمار فى الوطن العربى وأفريقيا، وفى رفض سياسة الأحلاف الغربية فى منطقة الشرق الأوسط، وفى المشاركة فى قيادة حركة تضامن الشعوب الأفروأسيوية وحركة عدم الانحياز، ثم فى مواجهة العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦، والسعى إلى وضع نهاية للاستعمار البريطانى فى مصر والوطن العربى.

http://anssar.al-taleaa.net

وكان طبيعياً أن يكون جلاء القوات البريطانية عن مصر بموجب اتفاقية الجلاء فى ١٩٥٤، ثم تحقق الجلاء التام فى أعقاب العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦، هو أول وأهم الخطوات على طريق تحقيق مبدأ القضاء على الاستعمار الذى وضعته الثورة على رأس قائمة أهدافها الستة. وفى السياق ذاته انتصرت ثورة ١٩٥٢ لمبدأ حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره؛ وذلك فى اتفاق ١٩٥٣ الذى نتج عن المفاوضات مع بريطانيا فى هذا الصدد. بل وصل اهتمام الثورة بتكريس حق الشعب السودانى فى اختيار مستقبله وتقرير مصيره إلى الحد الذى جعلها توقع على الاتفاق الخاص بالسودان فى عام ١٩٥٣، بينما لم تعقد اتفاق الجلاء إلاّ فى عام ١٩٥٤، وكان كل ذلك اتساقاً مع مسعى الثورة الأصيل لتخليص الشعبين المصرى والسودانى من ربقة الوجود الاستعمارى البريطانى والقهر الذى فرضه عليهما لسنوات طويلة. ولم يقتصر دعم الثورة لحق الشعوب فى تقرير مصيرها سعياً نحو القضاء على الاستعمار على السودان الشقيق، بل امتد ليشمل كافة البلاد العربية والأفريقية على السواء.

وإذا كان السعى إلى القضاء على الاستعمار قد فرض على ثورة يوليو تقديم المساعدة لكافة الشعوب الرامية إلى الاستقلال والحرية، فإنه فرض على الثورة أيضاً أن تنأى بنفسها عن المشاركة فى مشاريع الأحلاف الغربية بمنطقة الشرق الأوسط، فهذه المشاريع نظر إليها على أنها ذات أهداف لا تعنى الشعوب العربية كثيراً، فضلاً عن تجاهلها لأهداف النضال الوطنى للشعوب العربية، بل وتكريسها للوجود العسكرى للقوى الاستعمارية على أرض البلاد العربية.

وتعبيراً عن الاستقلال الذى هو النتيجة الرئيسية للنجاح فى القضاء على الاستقلال اتجهت مصر إلى بناء حركة تضامن على مستوى الشعوب ثم حركة تضامن على مستوى الدول فى القارات الثلاث، فكانت حركة تضامن الشعوب الأفرأسيويه، ثم حركة عدم الانحياز، تأكيداً لقيمة الاستقلال والتحرر من خلال التضامن الجماعى بين الشعوب والدول التى كانت خاضعة للحكم الاستعمارى واستطاعت أن تستقل عنه.

ثم كانت المواجهة الكبرى مع الاستعمارين البريطانى والفرنسى فى ١٩٥٦، إذ كانت حرب ١٩٥٦ التى فرضها العدوان الثلاثى البريطانى ـ الفرنسى ـ الإسرائيلى على مصر، تعبيراً عن تحرك عصبى غير رشيد من جانب القوى الاستعمارية أراد أن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء، فوقعت الواقعة وانتهى الأمر نتيجة للصمود المصرى المدعوم عربياً، ونتيجة للموقف الأمريكى الساعى إلى وضع نهاية لنفوذ القوى الاستعمارية التقليدية فى المنطقة، إلى سقوط الاستعمار التقليدى سقوطاً تاماً وانتهاء الحقبة الاستعمارية وتحقق المبدأ الأول من مبادئ الثورة.

ومن ناحية أخرى فإن الماضى غير الاستعمارى للولايات المتحدة كان عاملاً إيجابياً فى العلاقة بين مصر والولايات المتحدة خلال السنوات الأولى من عمر الثورة؛ وذلك رغم ما مثله الدعم الأمريكى غير المحدود لإسرائيل وقيادة الولايات المتحدة لمشروعات الحلف الغربى فى المنطقة من عقبات سرعان ما انعكست سلباً على علاقات مصر مع الولايات المتحدة.

والأمر المؤكد أن الثورة كانت قد حاولت الاستفادة من بزوغ الولايات المتحدة كقوة دولية مهمة وغير استعمارية. والمؤكد أيضاً أن عبد الناصر لم يبدأ ببرنامج يسارى راديكالى، بل إنه توجه فى البداية إلى الولايات المتحدة وكان حريصاً على إقامة علاقات جيدة معها. ولقد تبدى ذلك فى عملية التفاوض مع بريطانيا بشأن السودان وبشأن الجلاء، وكذلك فى سعيه للحصول على أسلحة أمريكية، وفى سعيه للحصول على استثمارات أمريكية وعلى قروض أمريكية للمشاريع التنموية الرئيسية، وعلى رأسها مشروع السد العالى.

وبينما نجح عبد الناصر فى الحصول على تعاون من الولايات المتحدة فى مجال مفاوضات السودان والجلاء ولعب دور الوسيط بينه وبين بريطانيا، فإن طلبه المتكرر لأسلحة أمريكية قوبل

http://anssar.al-taleaa.net

بالصدود من جانب الإدارة الأمريكية، الأمر الذى دفعه إلى طلب الأسلحة السوفيتية فى الصفقة الشهيرة بصفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥، وهى الصفقة التى أحدثت آثاراً عميقة على سياسات منطقة الشرق الأوسط وأوضاع القوى الكبرى فيها فى السنوات التالية. كذلك فإن مساعى عبد الناصر لإقناع القطاع الخاص المحلى والدولى كى يستثمر فى مصر، ومساعيه للحصول على القرض الخاص بتمويل عملية بناء السد العالى، الذى يعد من أكبر المشروعات التنموية، وأكثرها أهمية فى مصر وربما فى العالم، قد باءت بالفشل نتيجة للتعنت الأمريكى الذى بلغ أقصاه مع قرار سحب التمويل الأمريكى لذلك المشروع.

وقد كان فى خلفية القرارات الأمريكية برفض طلب مصر من الأسلحة والاستثمارات والقروض الأمريكية، الموقف الأمريكى من الصراع العربى الإسرائيلى والدعم الأمريكى الأعمى لإسرائيل، فضلاً عن الخلاف حول مشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط، ورغبة الولايات المتحدة فى فرض شروط ورقابة على برامج التسليح المصرية، وهو ما اعتبرته مصر مساساً بمستقبلها لا يمكن قبوله. أى أن عبد الناصر لم يبدأ اشتراكياً و موالياً للسوفيت، وإنما اضطرته السياسة الأمريكية إلى الاتجاه شرقاً، وإلى البحث عن الدعم السوفيتى، بالضبط كما فعلت مع قادة وطنيين آخرين فى بلاد أخرى مهمة حدثت فيها مواجهات مع الولايات المتحدة لم يكن وراءها سياسات أو مواقف مقصودة من جانب هؤلاء القادة، بل كان وراءها مواقف متصلبة- وأحياناً غير مفهومة- من جانب الولايات المتحدة.

وحينما اضطر عبد الناصر إلى التوجه إلى الاتحاد السوفيتى كان الأخير قد غير من موقفه الايديولوجى والسياسى من النظام الثورى فى مصر، بل من حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث إجمالاً. ومن ناحية أخرى كان للموقف المشترك بين مصر والاتحاد السوفيتى من مشاريع الدفاع أو الأحلاف الغربية فى الشرق الأوسط ـ رغم اختلاف الأسباب ـ تأثيراً فى تيسير التقارب المصرى السوفيتى .

وأخيراً فإن تأثيرات الأوضاع الدولية فى الفترة من ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، على فكر الثورة وبرنامجها السياسى كانت أوضح ما تكون فى المرحلة الأولى من عمر النظام الثورى فيما بين ١٩٥٢ و١٩٥٦، أما المواجهة الكبرى مع القوى الاستعمارية فى ١٩٥٦ فإنها ولدت قوى ضغط وعوامل تأثير جديدة أخذت تحدث تأثيرات عميقة فى مسار فكر الثورة وحركتها؛ وبخاصة فيما يتعلق بالأسلوب والمنهج وأن لم تغير من الهدف العام المتمثل فى السعى إلى التحرر والاستقلال والتنمية. وهكذا كانت ١٩٥٦ سنة فاصلة فى تاريخ مسيرة الثورة، وكذلك فى تحديد النطاق الزمنى للتأثير المباشر من جانب الأوضاع الدولية السابقة على قيام الثورة على برنامج عملها، وعلى فكرها.

http://anssar.al-taleaa.net